

ببصرف من عرف الطعام باق على ملكه فيضن فان فرغ
من العرف وعاقده الشترى عليه او قلنا بالمعاطة ورضي به
فانكر بعد ذلك من بد الطباخ فيسبب ان لا يضمن
اعطاءه ومحملة ليكتحل منها ويرد هاتي يوم عاشوراء وغيره
فستقط من يده فانكرت ضمنها ولم يضمن الكحل فان كانت
باجرة لم يضمن سوي مقدار الكحل كما سبق في ما الكوز
قال في التتمة اذا دخل دار الاعلى قصد الاستيلاء بل لينظر
هل تصح او لينتخذ مشها لم يكن مما قال في التتمة لكن
لو اهدت من في هذه الحالة لم يضمنها على الاصح بخلاف المنقول
اذا اخذه بيده وقرق بان اليد على المنقول حقيقة فلا يحتاج
في اثبات حكمها الي قرينة فرع وما قاله القاضي في فتاويه
خالفة في تعيينه فرع لورق كتاب شخص من يده انت
قصد الاستيلاء من وان قصد ان ينظره ويرده في الحال لم
يضمن وان خطا خطوان ضمن وذكر مثله الامام فقال اذا رفعه
لينظره لم يضمن على المذهب الظاهر وتبعه في البسيط والراجح
ما رجحه في التتمة لانه نقل متاع الغير يبر اذنه ضمن
كالمنقار والمستام وايضا فاذا برس ثوب غيره جابلا ضمنه
مع الجهل فصح العلم اولى فرع كيزان الفئاع اذا شرب منها
على التفصيل السابق في كيزان الشرب فرع اذا بعث
مديته في ظرف وجرت العادة بعدم رده كالتهري القوصرة
والسب في التفصيل في يده يده ايضا وان لم يجر العادة بذلك بل
جرت برده او لم يجر لا يهدا ولا يهدا في ظرف غير مديته
فاذا

فاذا اخذه الهدا اليه واخذ ما فيه لزسه رده ويجزم استعماله
الا في اكل المديته منه ان جرت بفكك عداوة قال النفوي ويكون
حياسا من عارية وكذلك نقله الرازي عن ابن قاسم العبادي
في باب العارية قال ومحملة اذا قلنا ان العينة لا تقتضي
ثوابا فاذا قلنا تقتضي ثوابا في مقتضى الاجازة
الفاصلة ولم يتوقف لحكم الظرف اذا لم يوجله وقيا سب
ما سبق ان يكون مضمونا عليه مطلقا لانه قبضه لورق
فما شبه الكوز الذي فوع للشرب والهدية التي فيه تشبه الما
فتسبه لذلك فانه مما فرع الاواب التي توضع للضيوف
مجرد اخلة في ضمانهم بالوضع والطعام الذي فيه ليس بدخل
تحت امانهم حتى لو قصده لقر لربح يعلمه وفعه لا يضمن
بلتزموا حفظه كما نترك شربه عند انسان وذهب ولورق
يستحفظه او استحفظه فسكت فضع فلا ضمان ما لم يصرح
بالتزام حفظه واما بعد الاكل منها فيحتمل وجوب الضمان
لانه مستعمل فاستعمل استعمال طريق الهدية في الكحل والمتمتع
لا ضمان لانها في دار المالك وتحت تصرفه ومجرد الاكل سلا
اذن منها لا يوجب الضمان كما لا يضمن المخذة والبساطا بعد
والانطاع الذي يجلس عليها في بيت المالك ولانه لم يصر في
فيها بالنقل بخلاف ظرف العارية ولو طلب بعض الضيفان
لا يوجب الضمان من بعض ان يحول له طعاما الي بين يديه
قال ضمان على الناقل لانه نقله بغير اذن المالك فان نقله
ياذن المالك قال الناقل وكيل والمنقول اليه مستعمل فعليه
ضمن الا ان تلف في يده فان تلفت بعضه وضعه والى
الضمان بوضعه اياها في ملك المالك ويستعمل استمرار الضمان